الأمم المتحدة

A/59/823–E/2005/69

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 June 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٤ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها: متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (نيويورك، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

أولا – مقدمة

١ – عُقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وكان الموضوع العام للاجتماع هو (التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري: تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية). وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2005/50) تضمنت معلومات أساسية وطرحت عددا من المسائل للنظر فيها.

٢ – وسبقت الاجتماع الذي عقد في عام ٢٠٠٥ مشاورات موسعة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين أعضاء مكتب المجلس وإدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فضلا عن عقد اجتماعات منفصلة مع المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والمجلس التنفيذي للبنك الدولي. واجتمع رئيس المجلس أيضا مع رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومع رئيس مجلس التجارة والتنمية

160605 150605 05-37177 (A)
0537177

التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وبالإضافة إلى ذلك عقد أعضاء مكتب المجلس مؤتمرا عن طريق الفيديو مع رئيس مجلس التجارة والتنمية. ونوقش في هذه الاجتماعات جدول أعمال وتنظيم الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وتم الاتفاق المتبادل عليهما.

٣ - أفضت المشاورات إلى الاتفاق على المواضيع الفرعية الثلاثة التي كانت محور التركيز في المناقشات الفنية في الموائد المستديرة الست التي عُقدت أثناء الاجتماع. وهذه المواضيع الفرعية الثلاثة هي (١) السياسات والاستراتيجيات و (٢) التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال الخاص و (٣) المساعدة الإنمائية الرسمية والمصادر المبتكرة للتمويل والديون. ومن حيث التنظيم تضمن الاجتماع جلسة افتتاحية عامة قصيرة اشتملت على بيانات أدلى بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي منير أكرم والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ورئيس لجنة التنمية تريفور مانويل ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد ماري ويلان، وممثل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، أوغوستين كارستنس. وتلى ذلك عقد ست موائد مستديرة متزامنة بمعدل مائدتين لكل موضوع من المواضيع الفرعية الثلاثة المذكورة آنفاً. واشتملت اجتماعات الموائد المستديرة على مناقشات تفاعلية حول هذه المواضيع الفرعية الثلاثة. وكُرست جلسة عامة مستأنفة عُقدت بعد الظهر لتقديم تقارير عن المناقشات التي دارت في اجتماعات الموائد المستديرة وإجراء مناقشات أخرى.

٤ - وشارك في اجتماعات الموائد المستديرة بصفة رؤساء ورؤساء مشاركين ومناقشين رئيسيين الأشخاص التالية أسماؤهم: (المائدة المستديرة ألف) كارن جامتن وزيرة التعاون الإنمائي الدولي (السويد)، إلياس سابا وزير المالية (لبنان)، مع هيلدي ف. جونسون وزيرة التنمية الدولية (النرويج)، وأوغستين كارستنس نائب مدير صندوق النقد الدولي بوصفهم مناقشين رئيسيين وسوما شاكرابارتي الأمين الدائم بإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وبرهان الدين عبد الله، محافظ البنك المركزي (إندونيسيا)، وفيليب إيتين المدير العام للتعاون الدولي (فرنسا)، بوصفهم مشاركين في المناقشات؛ (المائدة المستديرة باء) ويلي كيكنس كبير المدراء التنفيذيين لصندوق النقد الدولي وسيرافين واكانا وزيرة التخطيط والتنمية والتعمير (بوروندي)، وجوان سومافيا المدير العام (منظمة العمل الدولية)، وإيان جولدن نائب رئيس البنك الدولي كمناقشين رئيسيين، وبريجيتا سكوبجنروفا الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا وروث جاكوبي المدير العام بوزارة الخارجية (السويد) كمشاركين في المناقشات؛ (المائدة المستديرة جيم)، فرناندو كانالیز كلاريوند وزير الاقتصاد (المكسيك)، وماري ويلان رئيسة مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد مع كارلوس فورتين القائم بأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكريستيان بوبا نائب محافظ البنك الوطني

(رومانيا)، كمناقشين رئيسيين، ومحمد جعفر موجاراد نائب محافظ البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية كمشارك في المناقشة؛ (المائدة المستديرة دال) بيير دوكسين، المدير التنفيذي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعبد الحافظ شيخ وزير الخصخصة والاستثمار (باكستان) مع فرانسيسكو تومسون فلوريس نائب المدير العام (منظمة التجارة العالمية)، وبروس مونتادور، نائب رئيس الوكالة الكندية للتنمية الدولية كمناقشين رئيسيين، وفلاديمير تفاروسكا، وزير الدولة بوزارة المالية (سلوفاكيا) كمشارك في المناقشة؛ (المائدة المستديرة هاء) مانويل شانغ وزير المالية (موزامبيق) وتوم شكوللر المدير التنفيذي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع خوزي أنطونيو أوكامبو وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبيتر أمون المدير العام للوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية (ألمانيا) وريتشارد ماننع رئيس لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وماريا لويزا فيوتي المدير العام بإدارة الشؤون الإنسانية والاجتماعية بوزارة الخارجية (البرازيل)، كمشاركة في المناقشة؛ (المائدة المستديرة واو) أناستاس أنجيلي وزير الاقتصاد (ألبانيا) ويحيى أليحيى رئيس مجلس البنك الدولي مع راكيش موهان أمين إدارة الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية (الهند) كمناقش رئيسي ورون كيلر المدير العام للتعاون الدولي بوزارة الخارجية (هولندا) كمشارك في المناقشة.

٥ - وحضر اجتماع هذه السنة عدد لم يسبق له مثيل من المسؤولين الرفيعي المستوى الذين يمثلون مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وشارك في الاجتماع عدد كبير من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلا عن نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك شارك في الاجتماع عدد من كبار المسؤولين بالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك ممثلون لهيئات دولية أخرى من بينهم رئيس لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشملت قائمة المشاركين الآخرين وزراء المالية والتعاون الإنمائي ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء منظمات دولية فضلا عن مسؤولين رفيعي المستوى في مجالات التجارة والمالية والتعاون الإنمائي والشؤون الخارجية (انظر E/2005/INF/1). وشارك أيضا ممثلو منظمات غير حكومية وممثلون عن القطاع الخاص في الجلسات العامة وفي اجتماعات الموائد المستديرة.

ثانيا - اعتبارات عامة

٦ - رأى المشاركين أن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى اتسم بأهمية خاصة في عام ٢٠٠٥. واتضح أن هنالك زخماً كبيراً للمضي قدما في تنفيذ برنامج التنمية الدولية. وقام وزراء المالية والتعاون الإنمائي بدراسة العديد من القضايا الرئيسية أثناء اجتماعات اللجنة

الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية المعقودة في واشنطن خلال اليومين السابقين. وعكس تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسَح: نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' ويعكس البيان الصادر عن الاجتماعات الأخيرة في واشنطن والمذكرة المقدمة من الأمين العام للاجتماع الحالي حجم الجهود الوطنية والدولية واللازمة والحاجة إلى اتباع نَهج شامل للتنمية مثلما ورد في توافق آراء مونتيري. وفي حزيران/يونيه سوف يدرس الحوار الرفيع المستوى في الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وسوف يتناول الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد الحوار دراسة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسوف تشكل نتائج هذه الاجتماعات مدخلا رئيسيا في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن تنفيذ إعلان الألفية.

٧ - كان هنالك اتفاق عام على أن من الحيوي مواصلة بناء الزخم حتى موعد انعقاد الجلسة العامة الرفيعة المستوى. وسوف يتيح مؤتمر القمة فرصة فريدة من أجل الاتفاق على الإجراءات اللازمة لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنفيذ السريع للالتزامات المتفق عليها في توافق آراء مونتيري دون إبطاء. كما أنه قد يوفر مُدخلات لإنجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأكد العديد من المشاركين على الحاجة لاتخاذ إجراء عاجل الآن ما دام هناك اتفاق بشأن الأهداف الإنمائية الدولية ومع اتضاح توافق في الآراء في مُونتيري بشأن التوجهات الوطنية والدولية الرئيسية فيما يتعلق بالسياسات وباتخاذ إجراءات ملموسة. وقد بدأ العد التنازلي للسنوات العشر المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - يرد فيما يلي موجز للبيانات الاستهلالية وما تلاها من مداولات مرتب حسب المواضيع الثلاثة التي تمت معالجتها في الموائد المستديرة الست ويتضمن الجوانب الرئيسية لتبادل الآراء والبيانات التي أدلي بها في الجلسة العامة المعقودة في فترة بعد الظهر.

ثالثا - السياسات والاستراتيجيات

تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

٩ - أكد العديد من المتكلمين أن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية تُعتبر عاملاً مهماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب امتلاك هذه الاستراتيجية بشكل كامل أي أن تتم صياغتها داخل البلد كما يتعين أن تستجيب للاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد. ومن الضروري

أيضا وجود رؤية واضحة طويلة الأجل للأهداف الإنمائية لتكون إطارا موجها للأنشطة والقرارات القصيرة والمتوسطة الأجل المتعلقة بالسياسات.

١٠ - ويرى العديد من المشاركين أن السياسة الملائمة جانب مهم في صياغة التوجهات المتعلقة بالسياسة. بيد أن الترابط المتزايد الذي تشهده الاقتصادات الوطنية في عالم يتجه نحو العولمة وبروز نُظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى القانون يعني أن حيز السياسات الاقتصادية الوطنية يتشكل الآن بواسطة ضوابط والتزامات دولية واعتبارات سوقية عالمية. ولذلك يتعين على الحكومات أن تقيّم مقايضة ما يعود عليها من قبول القواعد والالتزامات الدولية من فوائد والمعوقات التي يفرضها تقليص حيز السياسات. وقد أصبح ضروريا تحقيق توازن ملائم بين التوجهات في السياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية.

١١ - وشدد عدد من الممثلين على ضرورة أن تعزز الاستراتيجية الإنمائية الوطنية سُبل تحقيق التوزيع العادل لعائدات التنمية لاستحداث إمكانات الفقراء وتنفيذ مبادرات إنمائية. ومع الاعتراف بأهمية الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي في تحقيق النمو الاقتصادي القوي والمستدام أكد بعض المشاركين ضرورة تحقيق التوازن بين الأهداف القصيرة الأجل في مجال الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل ويتعين على سبيل المثال تحقيق الانضباط المالي في إطار متوسط الأجل ويتعين ألا تتبع السياسات المالية نهجا دوريا.

١٢ - وأبرز عدة متكلمين الصعوبات التي يواجهها العديد من البلدان في تحديد الأولويات. فحينما يواجه بلد ما مستويات من الفقر تبلغ ثلثي سكانه ويفتقر إلى الموارد البشرية المؤهلة والهياكل الأساسية الحيوية، يكون من الصعب بمكان تحديد الأولويات؛ وتلك هي الحالة السائدة في عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. ومن شأن المساعدة الإنمائية الرسمية توفير موارد إضافية من أجل إحراز التقدم على جبهات متعددة في آن واحد، إلا أنه ينبغي إدماجها في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وأشار بعض الممثلين في هذا السياق إلى أهمية مساهمة الحكومات المستفيدة مساهمة أكثر نشاطا في توجيه المعونة.

١٣ - وأعرب العديد من المتكلمين عن رأي مفاده أن إيجاد فرص العمل ينبغي أن يشكل عنصرا حيويا من عناصر الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لما له من دور مركزي على صعيد التخفيف من حدة الفقر وتيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأشير إلى انقطاع الصلة في أحيان كثيرة بين نمو فرص العمل والنمو الاقتصادي. لذا يتسم تقييم الأثر الذي تخلفه البرامج والمشاريع الإنمائية على العمالة بالأهمية. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة اعتماد سياسات استثمارية وائتمانية تركز على المهن الحرة وعلى المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، نظرا إلى أن هذه الأنشطة توفر معظم فرص العمل في جميع البلدان تقريبا.

١٤ - وأبرز عدد من المتكلمين حسن الإدارة باعتباره عنصرا حيويا في الاقتصاد السوقي الجيد الأداء وفي تنفيذ استراتيجية إنمائية وطنية تنفيذا فعالا. واعتبر على وجه الخصوص أن تعزيز الشفافية على جميع المستويات ومحاربة الفساد أمران أساسيان. وأشير إلى أهمية أن تقوم جميع البلدان، بما فيها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأشير إلى أن من المهم أيضا التشاور مع مختلف قطاعات المجتمع المدني وإشراكها في الأنشطة الإنمائية.

١٥ - واعتبر بعض الممثلين أن دعم النمو بقيادة القطاع الخاص أمر أساسي. ففي الأغلبية العظمى من البلدان، يشكل تكوين رأس المال الخاص المحلي الجزء الأعظم من الاستثمار. ومن الضروري إزاحة العوائق المكلفة التي تواجه الاستثمار الخاص وتيسير توجيه المدخرات لإنشاء الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها. وتشكل القطاعات غير النظامية الكبيرة الحجم، التي تنشأ في غالب الأحيان نتيجة للمغالاة في سن الأنظمة، عبئا على التنمية. وتم التشديد على أن هناك حاجة إلى تعزيز دور الدولة، بما في ذلك دورها في تحسين المناخ الذي يمارس فيه القطاع الخاص أنشطته، عن طريق إلغاء الأنظمة غير الضرورية وتعزيز الأطر المؤسسية التنظيمية والقضائية لهذه الأنشطة. وتعد تنمية القطاع المالي من المهام الأساسية في العديد من البلدان النامية. فتحسين الهياكل الأساسية المالية يعتبر بالفعل أمرا أساسيا في تنمية القطاع الخاص، ولا سيما بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المسائل العامة: تعزيز النظام المتعدد الأطراف بغرض النهوض بالتنمية

١٦ - أفاد عدة مشاركين أنه في الوقت الذي تشهد فيه الحالة الاقتصادية العالمية تحسنا وتجنى أرباح على نطاق كبير في أغلب المناطق، لا تزال هناك تحديات غير عادية تكتنف آفاق التقدم في المستقبل. فالاختلالات العالمية شديدة ولا يزال حجمها يتسع، ولم تهدأ التقلبات التي تشهدها أسعار النفط. وأدى هذان العاملان معا إلى اتخاذ تدابير صعبة في فرادى البلدان واستدعيا أيضا زيادة التعاون والتنسيق الدوليين. وأعرب بعض المشاركين عن القلق إزاء تقلبات أسعار الصرف التي تفسر جزئيا المستوى العالي للاحتياطيات من العملات الأجنبية التي راكمها عدد من البلدان النامية. ويمثل هذا التراكم تحويلا للموارد الوطنية عن وجهة التنمية الوطنية. ومن المهم الحد من الاختلالات العالمية على نحو سلس حتى تخف مخاطر الزيادات الفجائية في أسعار الفائدة ووقوع مزيد من التقلبات في أسعار الصرف. ويتطلب ذلك من بين ما يتطلبه قيام صندوق النقد الدولي بممارسة رقابة أكثر فعالية وتركيزا.

١٧ - وركز العديد من المتكلمين على أهمية تعزيز التساوق. إذ أنه من الضروري أن يتم على الصعيد القطري تحسين مستوى التعاون بين وزارات المالية والتعاون الإنمائي والخارجية من أجل الحد من التنافر. ومن شأن زيادة التنسيق أن تعود إقليميا بالفائدة على المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والمبادرات الإقليمية. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، أحرز تقدم في التنسيق بين المؤسسات الإنمائية الرئيسية: الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق من أجل التخفيف من حدة التداخل والتجزئة، وضمان تعظيم آثار الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد بعض الممثلين على أن ذلك يتطلب أيضا تقسيما واضحا للعمل بين المؤسسات بشكل يحترم الاختصاصات الفردية ويقوم على خبرات محددة.

١٨ - وأشار عدة مشاركين إلى أن العديد من البلدان النامية لا تزال سريعة التأثر بالصدمات الاقتصادية الخارجية. ولوحظ أن تحسين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عنصر أساسي في الحد من سرعة التأثر هذه. غير أن بعض الممثلين شددوا على الحاجة إلى توفير وسائل على مستوى المؤسسات المالية الدولية من شأنها مساعدة البلدان السريعة التأثر على امتصاص تلك الصدمات بشكل أفضل. ومن الضروري أيضا إيلاء الاهتمام الكافي لشواغل البلدان المتوسطة الدخل في سياق المناقشات الاقتصادية العالمية.

١٩ - واعتبر عدد من المتكلمين أن توافق آراء مونتيري قد نص على مبادئ توجيهية واضحة فيما يتعلق بزيادة مشاركة البلدان النامية في الحوارات الدولية وعمليات اتخاذ القرارات. كما اعتبر أن فعالية الإدارة تزداد في ظل الأخذ بالديمقراطية في اتخاذ القرارات. ولذلك فمن المهم تعزيز قدرة البلدان النامية على إسماع صوتها في المؤسسات المالية الدولية وزيادة مشاركتها فيها وضمان القيام بذلك في وقت قريب. وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة زيادة عدد الأصوات الأساسية من أجل إتاحة قوة تصويت كافية للبلدان الصغيرة في صندوق النقد الدولي.

رابعا - التجارة والاستثمار وتدفقات القطاع الخاص

التجارة الدولية: السياسات والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٢٠ - أكد معظم الممثلين أن بوسع التجارة الدولية أن تسهم بشكل كبير في تمويل التنمية. وذكروا بالتزام توافق آراء مونتيري بنظام تجاري قائم على القوانين ومتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف. وشددوا على الأهمية الملحة للتقدم بخطى سريعة نحو اختتام مفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح في عام ٢٠٠٦ على أساس جدول أعمال الدوحة ذي المنحى

الإنمائي الحقيقي. كما أنه من الضروري إحراز تقدم حاسم في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتتمثل العناصر الأساسية في هذه المفاوضات في نظر العديد من المشاركين فيما يلي: تحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق في مجالات الزراعة والمصنوعات الخدمات؛ وإزالة الحواجز غير الجمركية المخلة بالتجارة؛ وإتاحة معاملة مناسبة تفضيلية وتفاضلية.

٢١ - وأشار عدة ممثلين إلى أهمية التصدي إلى القيود الخاصة بجانب الطلب في البلدان المنخفضة الدخل نظرا إلى أن رفع مستوى الوصول إلى الأسواق لا يؤدي بالضرورة إلى الاستثمار في القدرة الإنتاجية، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية ونظام النقل. وفضلا عن ذلك، فإن المشاكل الناجمة عن الاعتماد على السلع الأساسية - والموارد الطبيعية - في البلدان المنخفضة الدخل جديرة باهتمام خاص. وتعتبر على الخصوص مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تنويع الأنشطة أمرا بالغ الأهمية. وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة إعطاء الأولوية إلى أفريقيا على صعيد بناء الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، وذلك بزيادة حجم المساعدة الإنمائية زيادة كبيرة، إلى جانب توفير المساعدة التقنية في المجال التجاري. ورأى كثيرون أن المساعدة التجارية في شكل مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف ترمي إلى تمكين البلدان من الاستفادة من رفع مستوى الوصول إلى الأسواق - تحتل مكان الصدارة على صعيد التعاون الدولي.

٢٢ - واعتبر بعض المشاركين أن النظام التجاري الراهن يؤدي إلى تقويض أسس الأمن الغذائي في أجزاء من العالم النامي. وتؤدي الإعانات المقدمة للصادرات إلى فرض ضغوط تنافسية سعرية على مزارعي البلدان النامية في أسواقها الداخلية نفسها، وذلك بتخفيض الطلب على المنتجات الزراعية المنتجة محليا. وأبرز عدة ممثلين أهمية معاملة الصادرات الواردة من أقل البلدان نموا على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص.

٢٣ - ولوحظ أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب ما فتئت تشهد نموا سريعا وأن التكامل الإقليمي بدأ يحظى بأهمية متزايدة. وأضاف المشاركون أن من شأن المضي قدما في تحقيق هذا التكامل أن يساعد في إسراع وتيرة التنمية. وذكر عدد من المتكلمين أن البلدان النامية نفسها بوسعها مساعدة أقل البلدان نموا بمعاملة صادرات هذه البلدان معاملة تقوم على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. ولاحظ بعض المشاركين أن حركة العمالة العابرة للبلدان تشهد تزايدا كبيرا وأنه يتعين مواصلة النظر في السياسات المتبعة في مجال أسلوب التوريد ٤ - تنقل العمالة من أجل تقديم الخدمات - خلال مناقشات منظمة التجارة العالمية.

٢٤ - وشدد عدة ممثلين على أهمية اعتماد السياسات وفق تسلسل مناسب؛ ولا سيما على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي وتحرير أسواق رؤوس الأموال والتجارة. ولوحظ أن هناك صلة بالغة الأهمية بين سياسات التجارة الدولية والسياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي.

تشجيع الاستثمار وتدفقات القطاع الخاص

٢٥ - أبرز عدد من المشاركين ضرورة إيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية تشمل توفير بيئة تنظيمية ملائمة، وضمان سيادة القانون، واحترام حقوق الملكية، والشفافية، وإقامة الهياكل الأساسية المواتية. وهي عوامل لها جميعها أهمية في ميدان الاستثمار الداخلي والأجنبي. ورئي أن ثمة أهمية أيضا لسياسات الاقتصاد الكلي المؤدية إلى تحقيق قدر من الاستقرار. وأشير إلى أن المنظمات المتعددة الأطراف بوسعها أن تضطلع بدور هام في المساعدة في تنمية القطاع الخاص عن طريق تقديم المشورة وبناء القدرات في مجالي صياغة السياسات وتنفيذها، وكذلك عن طريق تعزيز الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية وتوفير المعلومات. وقال بعض المتكلمين إن حركة الاستثمار الأجنبي فيما بين بلدان الجنوب آخذة في الزيادة وينبغي تشجيعها.

٢٦ - وفيما أشار بعض الممثلين إلى بعض الأمثلة الناجحة، ولا سيما في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، شدد البعض الآخر على أن عددا من البلدان النامية لم يساير بعد ركب الإصلاحات الرامية إلى تنقية المناخ الاستثماري. ولم تحرز هذه البلدان الأخيرة تقدما كبيرا على صعيد معالجة ضعف الضوابط التنظيمية، كما أنها تفتقر إلى مؤسسات سوقية فعالة؛ وهي تواجه أيضا خيارات صعبة فيما يتعلق بجانب الاقتصاد السياسي من الإصلاح. ويعد التحدي الذي يثيره تنفيذ هذه الإصلاحات تحديا كبيرا بصفة خاصة في البلدان الصغيرة والهشة.

٢٧ - وأبرز عدة متكلمين ضرورة تكثيف الحوار فيما بين القطاع الخاص والقطاع العام بشأن السياسات المحددة الرامية إلى تنشيط المناخ الاستثماري. ويعتبر إجراء هذا الحوار بين المسؤولين عن رسم السياسات وأصحاب المصلحة جانبا مهما من العملية الديمقراطية. كما أن هناك حاجة إلى تعريف أوضح للشراكات بين القطاعين الخاص والعام والمشاكل التي يفترض أن تجد هذه الشراكات حلولا لها. وفيما تتسم حصيلة هذه الشراكات بالتفاوت، إلا أن بوسعها أن تضطلع بدور هام في عدد من الميادين. وشدد بعض الممثلين على أن هذه الشراكات تكون قادرة بصفة خاصة على الاستمرار حينما تكون مشاركة القطاع العام قائمة على أساس مصالح تجارية حقيقية وحينما تتطابق المصالح المتوخاة. ويمكن أن تضطلع

الشراكات بين القطاعين الخاص والعام بدور جوهري في الدول الصغيرة التي تعمل جاهدة على استقطاب الاستثمار الخاص المحض؛ غير أن هذا السبيل تحفه تحديات كبيرة في الدول الصغيرة، إذ أن ضعف الإدارة قد يترتب عنه هيمنة المصالح الطفيلية.

٢٨ - وأعرب عدد من المتكلمين عن بعض أوجه القلق المتعلقة باستقرار التدفقات المالية الخاصة الدولية. ورئي أنه بالإضافة إلى تعزيز مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية وتحسين الترتيبات الوقائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك توفير ما يكفي من السيولة النقدية الرسمية، يمكن أن تكون هناك فائدة من تعويم أسعار الصرف. وشدد بعض المشاركين على ضرورة اعتماد ما يناسب من الأنظمة الاحتياطية في البلدان النامية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في الوقت الذي تتنامى فيه التدفقات التي تستخدم فيها أدوات مالية جديدة. وأعرب عن رأي مفاده أن التدفقات الطويلة الأجل في الأسواق المالية ينبغي أن تُحرر قبل التدفقات القصيرة الأجل.

٢٩ - أكد عدد من المشاركين على ضرورة تشجيع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على زيادة اقتراضها بالعملة المحلية داخليا ومن الأجانب. فمن شأن هذا أن يقلل من حدة الأزمات المالية ومخاطرها إذ أنه يحد من التفاوت في قيمة العملات. هذه المهمة تتطلب تحسين الهيكل المالي المحلي والقدرة على وضع أدوات استثمار مناسبة وإصدار مبالغ ضخمة من ديون العملة المحلية. وترى البحوث التي قام بها خبراء ماليون أنه كان من الممكن وضع أداة استثمار من حافظة أسهم من أصول بالعملة المحلية يمكن أن تكون جذابة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

٣٠ - أشار بعض المتحدثين إلى أهمية إنشاء أسواق رؤوس أموال خاصة في أفريقيا. إذ أن أسواق الأسهم المالية مبخسة القيمة: فنسبة سعر السهم إلى الربح هي أقل كثيرا عن مؤشر Standard and Poor 500 وإن كانت نسبة عائداتها في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ أعلى كثيرا عنها في أمريكا اللاتينية وأوروبا. وعلاوة على ذلك، لم يكن تقلب أسواق استثمارات حافظة الأسهم خطير في أفريقيا - وخاصة في أسواق الأسهم في مصر وجنوب أفريقيا - ولا سيما عند مقارنتها بالأسواق الأخرى. وقد لوحظ أيضا انعدام الشفافية في أساليب عمل وكالات التثمين. وينبغي تعزيز الشفافية لأن لعمليات التثمين تأثير ملحوظ على قدرة البلدان على الوصول إلى رأس المال من الأسواق المالية العالمية.

٣١ - ولا تزال تحويلات العمال المهاجرين في ازدياد، وتفوق إلى حد كبير المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد كانت في بعض البلدان أكبر مصدر للعملات الأجنبية. وذكر بعض المشاركين أن البعد التنموي للتحويلات، بالرغم من أنه مهم للغاية لأسباب اجتماعية، هو

موضع شك. ففي البلدان الصغيرة المنخفضة الدخل، تشكل هجرة العمال المهرة عبئا، حتى لو أدت إلى إرسال تحويلات أكبر. ومع ذلك، ستستمر التحويلات في الزيادة، وفقا لإفادة عدد من الممثلين، لأن هناك ضغوط هجرة في البلدان المصدرة للأيدي العاملة وشيخوخة السكان في البلدان المستقبلة للأيدي العاملة. والقضية تتمثل في كفالة خفض تكلفة تحويل هذه التدفقات ومواصلة البحث عن المبادرات والمبادئ التوجيهية اللازمة لاستخدام جزء كبير من التحويلات لأغراض التنمية.

خامسا – المساعدة الإنمائية الرسمية، مصادر مبتكرة للتمويل والديون

المعونة: حجمها نوعيتها وأهدافها الرئيسية

٣٢ – ذكر العديد من المشاركين أن توافق آراء مونتيري دعا الجهات المانحة التي لم تصل بعد إلى نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية كجزء أن تفعل ذلك. وقد ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية دون ذلك الهدف ودون المبلغ المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، فإن زيادة تدفقات المعونة ضرورية. وذكر بعضهم أن المساعدة الإنمائية الرسمية وإن كانت زادت بشكل ملحوظ منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، فمن الضروري توخي الحذر عند تفسير الأرقام إذ أنها تشمل إلغاء الديون والمساعدة التقنية والمساعدة الإنسانية. و لم ترتفع تحويلات النقد الفعلية لبرامج التنمية والقضاء على الفقر إلا بدرجة ضئيلة للغاية.

٣٣ – وأشار عدد من الممثلين إلى أن الالتزامات في ازدياد بما في ذلك التزامات الجهات غير المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية. وقد طرح الاتحاد الأوروبي هدفا جديدا متوسطا بنسبة ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠١٠، وأعرب عدة أعضاء من الاتحاد الأوروبي عن التزامهم برفع جهود المعونة بعد ذلك التاريخ. ومع ذلك، شكك بعض الممثلين في وجود فرصة لوضع إطار زمني عالمي، ودعوا إلى التركيز على إنجازات المعونة بدلا عن التركيز على الالتزامات. وقد أشير إلى أن الاعتماد على المعونة لا يؤدي إلى تنمية تتوفر لها المقومات الذاتية للاستمرار وأن أحد الأهداف الرئيسية ينبغي أن يكون تفادي الوقوع في فخ المعونة.

٣٤ – وأكد العديد من المتكلمين أن البلدان المستفيدة ينبغي أن تتلقى مساعدة إنمائية رسمية تكون أكثر قابلية للتنبوء وطويلة الأجل وغير مشروطة حتى تصبح المعونة فعالة. فهذا سيتيح للبلدان المستفيدة أن تدمج على نحو أفضل تدفقات المعونة في خطة استراتيجيتها الإنمائية. وأكدوا أيضا على وجوب إيجاد المزيج المناسب لتدفقات المعونة للتنمية البشرية والبنية التحتية

والاستثمارات الأخرى لا سيما توفير خدمات الكهرباء للجميع. وتخصيص المعونة أمر هام في إطار الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم الاعتراف أيضا باحتياجات الدول السريعة التأثر لمعونة خاصة، فهذه البلدان تحتاج إلى منح إن أمكن. وأعرب عدد من المشاركين عن ترحيبهم بنجاح اختتام التغذية الرابعة عشرة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية.

٣٥ - واعتبر كثير من المتكلمين أن تنسيق المعونة ومواءمتها عاملان مهمان في تعزيز فعالية المعونة. وقد تم إحراز تقدم في المسألتين كما ورد في مداولات منتدى باريس الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٥. ومع ذلك، من الضروري إحراز المزيد من التقدم. وبالفعل، يرى العديد من المشاركين أن المعونة لا تزال تخدم مصالح الجهات المانحة ومشروطة أكثر من اللازم؛ وبالتالي لا بد من تبسيط الشروط.

٣٦ - وتعتبر البرامج المستدامة في مجالي الصحة والتعليم أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم التأكيد على أن هذا التمويل المنتظم المطلوب على أساس قصير الأجل وطويل الأجل من الحكومة - في حالة البلدان المنخفضة الدخل - من خلال مساعدة إنمائية رسمية تكون أكثر استقرارا وقابلية للتنبوء. وتعتبر الأخيرة أي المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء إذ أن معدلات الأمية في المنطقة والمهارات التقنية، وهما شرطان أساسيان مسبقان للتنمية، متدنيان مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. وأشار بعض الممثلين إلى أن برامج المساعدة الإنمائية الرسمية بحاجة إلى أن تشكل لتلائم تنمية القطاع الخاص، إذ أن توسيع القطاع الخاص أمر هام بالنسبة للنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

مصادر مبتكرة للتمويل

٣٧ - أعرب كثير من المشاركين عن دعمهم لوجود مصادر مبتكرة للتمويل مثل مرفق المالية الدولية الذي اقترحته المملكة المتحدة، بالإضافة إلى المقترحات الأخرى التي قدمت في إطار مبادرة مكافحة الجوع والفقر التي طرحها رئيس جمهورية البرازيل داسيلفا في عام ٢٠٠٤. وينبغي أن تكون المصادر المبتكرة للتمويل إضافة لتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية وينبغي ألا تصرف الجهات المانحة عن تحقيق هدف نسبة ٠,٧ في المائة. واتفق العديد من الممثلين على أن المصادر المبتكرة الجديدة تعتبر هامة لتحقيق طفرة كمية في المعونة ولضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل مبادرة بلدان ''المجموعة الخماسية'' (إسبانيا وألمانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا) تطوير تقني لمقترحات مختلفة عن آليات مبتكرة للتمويل من القطاعين العام والخاص تكون إلزامية وطوعية على السواء. وقد حظيت المبادرة بدعم واسع النطاق - من ١١٢ بلدا - في مؤتمر قمة قادة العالم المعني بالعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٨ - وأشار عدد من المتكلمين إلى أن اجتماع لجنة التنمية الأخير قد تناول موضوع مصادر تمويل التنمية المبتكرة ورحب بمواصلة العمل بشأن الموضوع. وقد قطعت المفاوضات الجارية بين الأطراف المعنية بالبرنامج التجريبي المقترح بشأن التحصين الذي سيمول عن طريق ترتيب مماثل لنظام مرفق المالية الدولية شوطا كبيرا. وكذلك، أشارت لجنة التنمية إلى الزخم السياسي لمختلف المقترحات ودعت مؤسسات برتون وودز إلى تعميق تحليلها للضرائب المطبقة على المستوى الوطني والمنسقة على الصعيد العالمي والمنعقدة عليها الآمال ومن أجل التنمية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالتنفيذ، أشار بعض المشاركين إلى أن المصادر الجديدة ينبغي أن تدر تدفقات مالية مستقرة وقابلة للتنبوء وينبغي التصرف بناء عليها عاجلا حتى يكون لها تأثير في حينه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب مشاركون آخرون عن تحفظاتهم التي شملت الشواغل التالية: قدرة الاستيعاب المحدودة في البلدان المستفيدة؛ الكيفية التي يمكن أن تنفذ بها المعونة الإضافية؛ يمكن أن تنطوي الضرائب على تكاليف إضافية؛ ومدى تعقد آثار الميزانية المالية لمرفق المالية الدولية في البلدان المانحة. وعلاوة على ذلك، تعارض بعض البلدان المانحة فكرة فرض ضرائب عالمية أو دولية، بالرغم من أنه تم أيضا تأكيد أن الضرائب المقترحة حاليا ستكون ''منسقة على المستوى الدولي ولكن مفروضة على المستوى الوطني''.

٤٠ - وتم التأكيد على أن المقترحات المبتكرة وإن كانت تغطي نطاقا واسعا (ضرائب مفروضة على الصفقات المالية الدولية، السفر الجوي، السلع العامة العالمية، مبيعات السلاح؛ واستخدام حقوق السحب الخاصة والتحويلات لأجل أغراض التنمية؛ والهبات الخاصة وأنواع التبرعات الأخرى) فإن بعض هذه المقترحات هي في مرحلة متقدمة من التطور ولا تحتاج إلى قبول عالمي ويمكن التصرف بناء عليها من قبل تلك البلدان المستعدة للقيام بذلك. وأكد كثير من الممثلين على أهمية اتباع نهج تدريجي: التقدم بالمشاريع التجريبية التي يمكن أن تحشد بعضا أو كثيرا من البلدان المساهمة وفي الوقت نفسه الاستفادة من قوة الدفع القائمة لتوسيع نطاق الدعم والتوصل لتوافق في الآراء فيما يتعلق بالمقترحات الأخرى التي هي قيد البحث الآن.

الديون الخارجية

٤١ - أشار العديد من الممثلين إلى أنه قد تم إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك، لوحظ أن بلدانا كثيرة من بلدان هذه المبادرة لا تزال مثقلة بعبء ضخم من الديون. ويرى كثير من المتكلمين أن هناك حاجة ماسة إلى تجاوز الإطار الحالي المعزز لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والاتفاق على مبادرة أكثر طموحا لتقليل

الديون. وهناك أيضا حاجة للنظر أيضا في حالة البلدان المنخفضة الدخل المبتلية بالديون من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكد بعض الممثلين أن المجتمع الدولي ينبغي أيضا أن يبذل جهودا إضافية للوصول إلى توافق في الآراء بشأن وضع إطار شامل لحل مشاكل الديون لدى البلدان النامية المتوسطة الدخل.

٤٢ - وذكر متكلمون عديدون أن تحليل القدرة على تحمل الدين يمثل عنصرا هاما في عملية تحسين إدارة الديون. وأعرب عن آراء مختلفة بشأن مختلف النهج المتبعة لتعريف القدرة على تحمل الدين في سياق الأهداف الوطنية الرئيسية. ورأى بعض المشاركين أن مفهوم الديون التي يمكن تحملها ينبغي أن يكون معناه حجم الدين الذي يمكن أن ينفذ فيه بلد ما برامج استراتيجية من أجل التنمية. ويمكن أيضا أن يعرف من حيث حجم الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما يمكن أن يشمل، في عدد لا يستهان به من الحالات، الإعفاء من الديون بنسبة ١٠٠ في المائة.

٤٣ - أشار كثير من المتكلمين، في مختلف السياقات أثناء الحوار، إلى التحويلات المالية العكسية الكبيرة. فإلغاء الديون لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق تدفقات مالية صافية. علاوة على ذلك، عندما لا تملك البلدان القدرة على خدمة ديونها الخارجية، لن يدر إلغاء الديون المزيد من الموارد من أجل التنمية، بالرغم من أنه يحسّن مؤشرات الديون. وبالتالي، وفقا لعدة ممثلين، من المهم تناول برامج تخفيف الديون بوصفها تكميلية للمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تربط بأطر زمنية لزيادة مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٤ - وذكر بعض المشاركين أن البنود الشرطية للعمل الجماعي سمة مفيدة من سمات إعادة هيكلة الديون. وذكرت أيضا مبادلات الديون، بما فيها مبادلات لأغراض بيئية، بوصفها أداة محتملة الفائدة. واعتبر كثير من الممثلين المنح، في حالة البلدان الضعيفة المنخفضة الدخل، بوصفها الأداة الأفضل للمساعدة في التعجيل بالتنمية وتجنب تراكم الديون التي ثبت عدم تحملها. ومع ذلك، ظل بعض الممثلين يعربون عن تحفظهم إزاء اتباع هذا النهج إذ أنه يمنع إنشاء سجل متابعة لتحديد مستوى الأهلية الائتمانية ويمكن أن يؤثر سلبا، في النهاية، على الموارد المتاحة على المدى الطويل من خلال مرافق الإقراض بشروط تساهلية، التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.